يونيه
2011

الدستور الجديد وطبيعة النظام السياسي

في المغرب

محمد العجاتي

أوراق المتابعات و الرؤى لمنتدى البدائل العربي

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات.
- باحث في الحركات الاجتماعية و التطور الديمقراطي والعلاقات العربية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية في هذا المجال.
- كاتب مقال بجريدة السفير اللبنانية وجريدة الشروق.

عن الورقة:

في سياق انقلاب معادلة الحكم إقليميا رأسا على عقب بعد الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس المصري حسني مبارك، وفي وقت بدأت تعيش دول أخرى في نفس المحيط على صفيح ساخن، وعلى رأسها ليبيا واليمن والبحرين، بالإضافة إلا تزامن ذلك مع تحركات في سوريا والتي تحولت لاحقا لثورة لم تنته بعد، والجزائر، والأردن، ومع بدء تحركات مماثلة في المغرب جاءت المبادرة من الملك محمد السادس باعتباره "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة" (الفصل 19 من الدستور المغربي)، وسارع إلى تعيين لجنة استشارية لمراجعة الدستور وتعديله. وقد انتهت هذه اللجنة من أعمالها في منتصف شهر يونيو. والسؤال الرئيسي هو هل الدستور المقترح للمغرب يحدث تغييرا في جوهر النظام السياسي المغربي بحيث تعد المغرب جزء من الربيع الديمقراطي العربي الذي بدأ يزهر في المنطقة؟

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

في سياق انقلاب معادلة الحكم إقليميا رأسا على عقب بعد الإطاحة بكل من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والرئيس المصري حسني مبارك، وفي وقت بدأت تعيش دول أخرى في نفس المحيط على صفيح ساخن، وعلى رأسها ليبيا واليمن والبحرين، بالإضافة إلا تزامن ذلك مع تحركات في سوريا والتي تحولت لاحقا لثورة لم تنته بعد، والجزائر، والأردن، ومع بدء تحركات مماثلة في المغرب جاءت المبادرة من الملك محمد السادس باعتباره "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة" (الفصل 19 من الدستور المغربي)، إذ سارع إلى تعيين لجنة استشارية لمراجعة الدستور وتعديله، وأسند رئاستها إلى الخبير القانوني عبد اللطيف المنوني. وقد انتهت هذه اللجنة من أعمالها في منتصف شهر يونيو.

وقد سعى الملك المغربي محمد السادس، بذلك إلى استباق أي تحركات احتجاجية واسعة بين المغاربة، حيث أعلن إصلاحًا دستوريًا يحد من بعض صلاحياته السياسية والدينية، ويكرس نظامًا ملكيًا دستوريًا، ووعد محمد السادس في خطاب وجهه إلى المغاربة بدستور ديمقراطي جديد، يفوض بعض سلطاته للبرلمان والحكومة، وقال إنه سيكون بإمكان المغاربة التصويت على الإصلاحات في استفتاء يجري يوم الأول من يوليو، مشددًا على أن الدستور المقترح سيكفل التمثيل النسبي للمعارضة في البرلمان.

مقترح الدستور الجديد "ما له":

بصرف النظر عن الجدل الدائر حول إمكانية اعتبار الوثيقة الصادرة من اللجنة المعينة دستورا جديدا أم هي تعديل على الدستور القديم، إلا أنه هناك مجموعة من التغييرات الايجابية التي جاءت بها الوثيقة:

- بات يتعين على الملك من الآن فصاعدًا أن يختار رئيس الحكومة من داخل الحزب الذي يحتل صدارة الانتخابات، فيما كان بإمكان الملك سابقا اختيار من يشاء لرئاسة الحكومة. (الفصل 47)

- تقليص بعض من الصلاحيات السياسية والدينية للملك، وتعزيز صلاحيات الوزير الأول، الذي سيصبح لقبه الجديد «رئيس الحكومة».(الفصل 87 حتى 112)

- رئيس الوزراء سيحظى من جهته بصلاحية حل مجلس النواب، التي كانت منوطة بالملك وحده في الدستور الحالي.(الفصل 104)

- يعطي مشروع الدستور الجديد رئيس الوزراء صلاحية تعيين الموظفين في الوظائف والإدارات العامة وفي المناصب العليا والهيئات الرسمية والشركات العامة .(الفصل 91)

- يوسع المقترح نطاق صلاحيات البرلمان، إذ يشير إلى أن النظام المغربي هو نظام ملكي برلماني اجتماعي دستوري، ولكنه يبقى في الوقت ذاته على صلاحيات سياسية واسعة للملك، بالإضافة إلى صفته كأمير للمؤمنين. وستضاف إلى صلاحيات البرلمان سلطة إصدار العفو العام، وهو اختصاص منوط بموجب الدستور الحالي بالملك حصرًا .(الفصل 70 حتى77)

- ويؤكد المقترح أنّ اللغة الأمازيغية «أصبحت لغة رسمية إلى جانب العربية باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة من دون استثناء، على أن يحدّد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية»، وهو بذلك يقلل من احتقان عرقي تعيشه المغرب منذ عقود.(الفصل5)

- إنشاء مجلس أمني تناط به مهمة دراسة المسائل الأمنية، وكل ما يتعلق بأمن الدولة.

- بحسب مشروع الدستور، فإن "النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكم الجيد وربط المسؤولية بالمحاسبة".(الفصل 1)

- نص المقترح على سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية للمرة الأولى في تاريخ المغرب، إضافةً إلى اعتبار البرلمان هي المصدر الوحيد للتشريع.(الفصل 19)

مقترح الدستور الجديد "ما عليه":

الطرح الأساسي يرتبط بطبيعة النظام، فتسمية النظام الجديد الذي سيرسيه الدستور الموعود برلمانيًا أمر غير واضح، بما أن النص الدستوري الذي أقره الملك لا ينص صراحةً على ذلك، إذ يقول في فصله الأول إن نظام الحكم في المغرب «ملكي دستوري ديمقراطي برلماني واجتماعي» (الفصل1). وينعكس ذلك في عدة نقاط في الوثيقة المقترحة:

- أكد محمد السادس أن الفصل الـ19 الذي كان يثير جدلاً كبيرًا بحديثه عن قدسية الملك، قد جرى تقسيمه إلى فصلين، أي إنه لم يتم إلغاؤه، إنما بات يحصر فصل الصلاحيات الدينية للملك في إمارة المؤمنين ورئاسة المجلس العلمي الأعلى عن سلطاته السياسية. أما الفصل الثاني، فيحدد مكانة الملك كرئيس للدولة، وبالتالي تم النص على أن « شخص الملك لا تُنتهك حرمته»، أي عاد من جديد لربط الدور السياسي بالمكانة الدينية. (الفصل 46)

- في كل باب من أبواب المشروع، يحتفظ الملك بصلاحياته: كرئيس للدولة وأمير للمؤمنين، السلطة الدينية العليا في المملكة. ويبقى الملك رئيسًا لمجلس الوزراء وللمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويظل قائدًا للجيش ويرأس «المجلس الأعلى للأمن»، الذي أنشئ حديثًا.

- رئيس الوزراء لا يُعيِّن مسئولين، بل يقدم اقتراحًا بتعيينهم، وهناك فرق كبير بين التعيين والاقتراح، لذلك فإنّ تسمية رئيس الحكومة غير دقيقة لأنها حكومة برئيسين، والحديث عن فصل السلطة غير مضمون في هذه الحالة (الفصل 47)

- رئيس الحكومة لن يكون من حقه إقالة أي وزير في الحكومة إلا بموافقة من الملك، بينما للملك، بحسب مشروع الدستور، أن يقيل أي وزير فقط باستشارة مع رئيس الحكومة. (الفصل 47)

- الدور الذي أناطه المقترح الجديد للدستور للملك في مجال القضاء تخل بالمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء، حسب المحللين المعارضين للوثيقة. (الفصل115)

- رغم أنه النص الدستوري الجديد يُبقي "الإسلام دين الدولة"، وأن الدولة تضمن فيه لكل فرد حرية ممارسة شؤونه الدينية، فقد أُلغيت الإشارة إلى حرية المعتقد. (الفصل 3)

الاستفتاء القادم بين "نعم" والمقاطعة:

بينما أعربت المعارضة النظامية– كالعادة– عن تفاؤلها بالإعلان، وقال النائب سعد الدين عثماني، أحد قادة حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي، أن هذا المشروع يمثل« تقدمًا مهمًا مقارنةً بالدستور الحالي». وفي السياق، لفت الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية (المشارك في الائتلاف الحكومي) نبيل بن عبد الله إلى أن «المغرب يدخل مرحلة دستورية جديدة ة وأن هذا المشروع سيسمح ببناء دولة ديمقراطية حديثة». نجد على الضفة الأخرى مجموعات من القوى السياسية التي بدأت الدعوة لمقاطعة الاستفتاء المزمع القيام به مطلع الشهر القادم، وعلى رأسها حركة 20 فبراير التي تطالب بتغييرات سياسية في المغرب، ودعت إلى التظاهر السلمي.

وأعلنت «20 فبراير»، في بيان نشر على صفحتها على موقع «فيسبوك» الاجتماعي، «ندعو إلى مقاطعة مشروع هذا الدستور الذي نرفضه شكلا ومضمونا». وأضافت «نتمسك بمطالبنا العادلة لتحقيق الكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالوسائل السلمية». كما دعت أحزاب «الاشتراكي الموحد» و«الديمقراطية والاشتراكية» و«الطريق الديمقراطي» إلى مقاطعة الاستفتاء. وفاجأت «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، وهي واحدة من أشهر نقابات العمال في المغرب، الجميع بإعلان مقاطعتها للتصويت، ودعت العمال وعموم المواطنين إلى أن تحذو حذوها. وبررت «الكونفدرالية» التي يتزعمها النقابي نوبير الأموي، قرارها بكون «المنهجية المتبعة في الإعداد أبعد ما تكون عن المنهجية التشاركية، وهو إخلال بالإشراك الفعلي». وقالت إن «المصلحة العليا للبلاد تقتضي مواجهة الحقائق بما يلزم من الجدية والمسؤولية والوطنية»، موضحة «فرض الدستور دون نقاش كاف أمر لا يمكن القبول به».

بدوره قال المتحدث باسم جماعة «العدل والإحسان» المحظورة، فتح الله أرسلان، إن الجماعة ترى الدستور الجديد مثل سابقيه «دستورًا ممنوحًا من النظام»، مؤكدًا أن «صلاحيات الملك لا تزال متضخمة وواسعة بخلاف ما هو مطالب به في الشارع».

أما الحركة الأمازيغية فلم تحسم بعد قرارها من الدستور والتصويت عليه. ورغم أن النص كرّس للمرة الأولى اللغة الأمازيغية رسميًا إلى جانب العربية، يرى الفاعلون الأمازيغيون صيغة إيرادها ملتبسة وغامضة. وقال «المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات»، وهو منظمة غير حكومية، إن «الدستور المعروض على الاستفتاء لا يرقى إلى تطلعات الشارع المغربي، وهو في حقيقته دستور معدل يتضمن بعض المكاسب في إطار استمرار بنية الاستبداد التي لم تتغير، والتي لا تزال تمركز كل السلطات في يد الملك، ما يجعلها مكاسب مقيدة بصيغ قانونية تمثل عوامل عرقلة كلما تطلب الأمر ذلك، وهذا من شأنه أن يبعث على الخيبة ويثير قلق واستياء القوى الحية المطالبة بالتغيير وبملكية برلمانية حقيقية».

الخاتمة:

إن الوضعية السابق عرضها تطرح تساؤلا رئيسيا: هل الدستور المقترح للمغرب يحدث تغييرا في جوهر النظام السياسي المغربي بحيث تعد المغرب جزء من الربيع الديمقراطي العربي الذي بدأ يزهر في المنطقة؟

إن الطرح الذي قدمه الملك محمد السادس ومنذ اللحظة الأولى يمثل حالة سلطوية في التعامل مع التغيير الذي تنشده الشعوب، فلم تطرح فكرة لجنة أو جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور، أو فكرة عملية حوار مجتمعي على غرار تجربة جنوب إفريقيا والتي تمتلك السلطة القدرة على القيام بها لتعبر الوثيقة عن إرادة شعبية، وإنما جاء من خلال لجنة معينة بالكامل من جانب الملك. كما أرتبط الحوار المجتمعي بالوضع الإقليمي فحينما بدى أن رياح التغيير تجتاح المنطقة تم فتح حوار مع قوى وطنية عديدة، ولكن ما لبثت الثورات العربية في التعثر في اليمن وليبيا وسوريا حتى سارعت اللجنة بتخفيض سقف التغيير في الدستور، لتصل بنا في النهاية إلى دستور يطلق عليه مناصروه "دستور محمد السادس" تعبيرا عن ثقافة سلطوية تقوم على الهبة والمنح، بل إن خطاب إعلان الدستور أطلق عليه خطاب التنازلات، باعتبار أن الملك هو

مصدر السلطات ويقدم عبر هذا الدستور تنازلا للرعية وليس استجابة لمطالب شعبية تعتبر هي المصدر الرئيسي للسلطة في الدولة.

في ظل هذه الثقافة نجد الدستور جاء مبنيا على سالفه، فهو أقرب إلى التعديلات الدستورية منه إلى دستور جديد، فبقدر ما قيد في بعض سلطات الملك، إلا أنه منحه سلطات جديدة، مثل رئاسة المجلس الأمني الجديد، وجعل معظم صلاحيات "رئيس الوزراء" مرهونة بموافقة الملك، ولم يمس صفة القدسية المزعومة لإنسان حتى لو كان ملكا. وفي نهاية المطاف مازالت صلاحيات الملك مطلقة، وعليه لا يمكن النظر إلى النظام السياسي النابع من مثل هذا الدستور بأنه" نظام ملكي دستوري"، إذ ما زال الملك يملك ويحكم ولا يحاسب.

وعلى نفس النمط، نرى النظام رغم إقراره سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية كسابقة في الدساتير العربية يجدر الاقتداء بها، إلا أنه عاد وخضع للابتزاز السياسي وألغى المادة المتعلقة بحرية العقيدة التي تكفلها كافة الدساتير الديمقراطية أو حتى نصف الديمقراطية في العالم، والتي أقرتها الشريعة الإسلامية، مغازلة للتيارات المتطرفة في المغرب.

إن هذه التعديلات لن تحدث تغييرا حقيقيا في المدى القريب في المغرب، لكنها قد تفتح الباب إلى وصول تيار سياسي إلى الحكم يسعى لمزيد من الإصلاح والتغيير، وعلى استعداد لخوض معركة من اجل ذلك. وفي هذه الحالة يمكن أن يحدث تغييرا جديدا من داخل النظام ويكون الدستور الجديد هو ساحة هذا الصراع مابين تقليص الصلاحيات الواسعة للملك، وتوسيع الصلاحيات المحدودة للرئيس الحكومة.

وفي الختام يجب أن نؤكد أن التجارب التي أتيحت لها فرص إصلاح حقيقي مثل الحالة السورية والمغربية أو حتى الأردنية، أثبتت أن النظم الحاكمة في المنطقة العربية ملكية كانت أو جمهورية تتبنى ذات الثقافة السلطوية، وأنها غير قابلة لأن تحدث إصلاحا حقيقيا تصل به إلى طموحات شعوبها في الحرية. كم أن تجربة الثورات العربية التي نجحت في إسقاط النظم القائمة تؤكد أن المنهج المتعالي والسلطوية في الإصلاح (الحالة المصرية) مصيره هو ذات مصير النظم السلطوية التقليدية (الحالة التونسية)، وبالتالي فالإصلاح سواء السياسي أو الدستوري يجب أن يكون على مستوى التغييرات المأمولة في المجتمعات العربية، ويجب أن يكون مرتكزا على منهجية تبدأ من أسفل من جموع المواطنين وليس من أعلى في شكل هبات أو منح أو تنازلات

خادعة ومراوغة ولا تحدث تغييرا في جوهر النظام نحو ديمقراطية حقيقية تكون الشعوب فيها هي مصدر السلطات.

المصادر:

1. http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=134172
2. عماد أستيتو: http://www.al-akhbar.com/node/15195
3. http://www.al-akhbar.com/node/14983
4. http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2256&EditionId=1874&ChannelId=44150
5. http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=2811&EditionId=1878&ChannelId=44256
6. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E3698A4-F299-4896-A91B-D34F3A1AABA9.htm